المسألة الحادية عشرة (*)

(توكيد النكرة توكيدا معنويا)

توطئة :

يقال : التوكيد والتأكيد من «وكّد، وأكّد» ومعناه (وثق) والتوكيد أفصح من التأكيد.

والفائدة من التوكيد : التحقيق وإزالة التجوز في الكلام – لأن من كلامهم : المجاز

ألا ترى أنهم يقولون : مررت بزيد، وهم يريدون المرور، بمنزلة أو محله، وجاءني القوم وهم يريدون بعضهم.

قال تعالى: «فنادته الملائكة»، وإنما يريدون جبريل وحده، فإذا قلت مررت بزيد نفسه، فقد زال المجاز، وكذلك إذا قلت : جاءني القوم كلهم زال هذا المجاز. [1]

وهو قسمان:

الأول لفظي: ويكون بتكرار اللفظ المراد توكيده (حرفا كان أوفعلا أواسما أوجملة).

الثاني: معنوي وله ألفاظ معينة، عدّها ابن هشام سبعة، وهي على ضربين:

أحدهما: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، وهو (النفس والعين).

أو كما يقول ابن هشام : يؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات، فتقول: جاء الخليفة.

فيحتمل أن الجائي خبره أو ثقله، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال [2].

وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله: [3]

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا ... مع ضمير طابق المؤكدا

واجمعهما بأفعل إن تبعا ... ما ليس واحدا تكن متبعا

١) (*) الإنصاف المسألة ٦٣ الجزء الثاني.
١- أسرار العربية (٢. ٨)
٢) أوضح المسالك ٣ / ٣٢٧ وما بعدها
٣) شرح ابن عقيل ٢ / ٦. ٢

ثانيهما : ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول والمستعمل لذلك:

١ – (كل – جميع) وما كان ذا أجزاء وقوع بعضها موقعه، نحو: جاء الركب كله أو جميعه، والقبيلة كلها أو جميعها.

٢ – (كلا – كلتا) ويؤكد بهما المثنى مذكرا ومؤنثا، نحو: جاء الزيدان كلاهما، جاءت الهندان كلتاهما ولابد من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكد. كما مثلنا.

أما السابع: فهو (عامة) فقد **عده سيبويه** من ألفاظ التوكيد المعنوي **فتقول**: جاء القوم عامتهم، وهو بمعني (جميع).

وذهب **أبو العباس** المبرد إلى أن (عامتهم) في المثال السابق بمعنى «أكثرهم وليس معناه «جميعهم» وعلى ذلك فهو بدل جزء من كل، ويكون ذكره في الكلام لتخصيص الجائيين بكونهم أكثر القوم [١] ونلاحظ في كل ما سبق أن المؤكد معرفة.

والسؤال الآن: هل يجوز توكيد النكرة؟

وللجواب عن هذا السؤال نقول:

١ – إذا كان التوكيد بتكرار اللفظ (لفظيا) جاز توكيد النكرة، كما يجوز توكيد المعرفة نحو قولك : جاءني رجل رجل.

٢ – إذا كان التوكيد بتكرار المعنى (معنويا).

ففيه خلاف :

أولا : ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز توكيد النكرة مطلقا سواء كانت محدودة مثل (يوم– ليلة – شهر– حول– إلخ) أو كانت غير محدودة مثل (وقت– زمن – حين) أما النكرة غير المحدودة فلا خلاف أنه لا يجوز توكيدها، لأنه لا فائدة من توكيدها.

ألا ترى أنك لو قلت : قد انتظرتك وقتا كله «لم يكن لذكر (كله) فائدة» لأن الوقت يجوز أن يكون لحظة، ويجوز أن يكون زمنا متطاولا [٢].

---

١) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٣/ ٣٣١

٢) عدة السالك أوضح المسالك : ٣/ ٣٣١

قال ابن هشام : إذا لم تفد النكرة لم يجز باتفاق [1] **وما جاء** عن العرب من توكيد النكرة المحدودة توكيدا معنويا يخرجه البصريون على أحد ثلاثة أشياء:

١ – تخطئة الرواية.

٢ – إضمار ضمير قبل التوكيد، يكون هو المؤكد، والضمائر لا تكون إلا معارف.

٣ – البيت المجهول لا يجوز الاحتجاج به.

ثانيا : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيد النكرة المحدودة توكيدا معنويا لحصول الفائدة بذلك واختاره ابن مالك حيث قال: [2]

وإن يفد توكيد منكور قبل .....

وصححه ابن هشام حيث قال:

«وإن أفادت النكرة جاز عند الكوفيين – وهو الصحيح – وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدودا، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة مثل : اعتكفت أسبوعا كله [3].

وقال أيضا : **وتقع** (كل) توكيدا لنكرة محدودة، ويجب إضافتها إلى مضمر راجع إلى المؤكد، وهو اختيار الأخفش والكوفيين [4] واستدل الكوفيون – ومن وافقهم – على جواز توكيد النكرة المحدودة بدليلين.

أولهما : حصول الفائدة

أفلست ترى أن من قال : (صمت شهرا)، قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، وأنه جعل أكثر الشهر شهرا ؛ لأن الأكثر يعطى حكم الجميع،ففي قولك هذا احتمال لكل واحد من الوجهين، فإذا قال لك : صمت شهرا كله.

فقد رفع بلفظ «كله» احتمال أنه أطلق اللفظ الدال على الكل، وأراد به أكثر هذا الكل، وصار كلامه نصا في مقصوده غير محتمل إلا وجها واحدا.

قال ابن مالك في تأييده لمذهب الكوفيين : فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بأن يستعمل قياسا، فكيف واستعماله ثابت [5].

---

١) أوضح المسالك : ٣/ ٣٣٢
٢) شرح ابن عقيل للألفية : ٢/ ٢١١
٣) أوضح المسالك : ٣/ ٣٣٢
٤) مغني اللبيب : ١/ ٢١٨
٥) عدة السالك إلى أوضح المسالك :٣/ ٢٣٥

ثانيهما : وروده عن العرب المحتج بكلامهم

قال عبدالله بن مسلم بن جندب الهذلي : [1]

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب فيا ليت عدة حول كله رجب

والشاهد فيه (حول كله) حيث أكد النكرة التي هي (حول) لما كانت محدودة، لأن الحول (العام) معلوم الأول والآخر، وكان لفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة.

أما البصريون فقد ذهبوا إلى تخطئة الرواية، والرواية عندهم: (يا ليت عدة حولي كله رجب) بإضافة (حول) إلى ياء المتكلم، فيكون معرفة ولذا جاز توكيده.

فقد ذكر الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد – طيب الله ثراه – إن النحاة يروون البيت برفع (رجب) والصواب أنه منصوب، لأنه من قصيدة منصوبة الروي، ويكون الشاعر قد أتى باسم «ليت» وخبرها منصوبين، كما هو لغة قوم من العرب (يا ليت عدة حول كله رجبا).

وذكر أيضا أن جماعة من العلماء منهم ابن سيده قد حكوا أن قوما من العرب ينصبون بالحروف (إن وأخواتها) الاسم والخبر جميعا، وزعم ابن سلام أنها لغة جماعة من تميم هم قوم رؤية بن العجاج، ونسب أبو حنيفة الدنيوري نصب الجزأين معا إلى تميم عامة.

أما الجمهور فلا يسلمون ذلك كله، وعندهم أن المنصوب الثاني بعامل محذوف، وذلك العامل المحذوف هو الخبر، ومنه قول الراجز :

«يا ليت أيام الصبا رواجعا»

والتقدير عنهم: يا ليت أيام الصبا تكون رواجعا. وفي البيت تخريجات أخرى غير ما ذكر [2].

وعندي أن البيت بهذه الروايات (حولي كله رجب)، (وحول كله رجبا) – إن صحت يسقط الاستدلال به، وهو ماسعى إليه البصريون.

ومنه قول الراجز : [3]

يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الزلفاء حولا أكتعـــا

إذا بكيت قبلتني أربعـــا إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

---

١) البيت من البسيط :الإنصاف (٢/ ٤٥١)- قطر الندى (٣٢٣)

٢) الانتصاف من الإنصاف (٢ / ٤٥٣) وعدة السالك (٢ / ٣٢٧)

٣) من الرجز – والزلفاء اسم امرأة، كانت جميلة : شرح ابن عقيل (٢/ ١٩٥)- مغني اللبيب (٢/ ٧٠٤)

والشاهد فيه «حولا أكتعا» فقد أكد قوله «حولا» وهو نكرة محدودة بقوله «أكتعا» وهو لفظ من ألفاظ التوكيد المعروفة.

قال الجوهري : حول أكتع أي (تام) ولا يتعين ذلك لجواز إعرابه «أكتعا» (نعتا) أما إفادته التوكيد فهو غرض بلاغي كقوله تعالى : «تلك عشرة كاملة». [١]

وقوله تعالى : «وندخلهم ظلا ظليلا» [٢].

ومنه قول شيم بن خويلد :

زحــرت به ليلة كــلها فجئت به مؤيدا حنفقيقا [٣]

والشاهد فيه (ليلة كلها) حيث أكد قوله «ليلة» وهي نكرة محدودة بقوله «كلها» وهي من ألفاظ الإحاطة، وفي هذا دليل لمذهب الكوفيين المجيزين توكيد النكرة المحدودة، ولا يرد عليه أي اعتراض من البصريين سوى حمله على الشذوذ.

وقال الآخر : [٤]

إذا القعود كر فيه حفدا يومــا جــديدا كله مطردا

والشاهد فيه «يوما جديدا كله «حيث أكد قوله «يوما» وهو نكرة محدودة بقوله :

«كله»، وهو من ألفاظ الإحاطة، فدل ذلك على أن العرب تجيز توكيد النكرة المحدودة بألفاظ التوكيد المعروفة.

أما قول البصريين : إنه يحتمل أن يكون توكيدا للمضمر في «جديد» والمضمرات لا تكون إلا معارف، وعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع [٥].

فالرد عليهم من وجهين:

الأول : – قولهم «إنه يحتمل» الاحتمال غير الجزم، فهو كلام غير موثق.

١) سورة البقرة من الآية (١٩٦)
٢) سورة النساء من الآية (٥٧)
٣) البيت من المتقارب، و (زحرت به) أصل الزحير أو الزحار : إخراج الصوت أو النفس بأنين عند عمل أو شدة و (جئت به مؤيدا حنفقيقا) أي ناقصا مقصرا :
والمعنى : أمضيت ليلة كاملة في عمل شاق دؤوب، ولم تأت به إلا ناقصا مقصرا فليتك لم تعمل. الإنصاف (٢/ ٤٥٣)
٤) البيت من الرجز ولم يعرف له قائل في الإنصاف (٢ / ٤٥٢)والقعود : البكر من الإبل، وحفدا «فعل ماضي ومعناه، (خف وأسرع) والمطرد : الطويل، تقول : مر بنا يوم مطرد، أي طويل.
٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (م) ٢ / ٤٥٥

الثاني: التشكيك في الرواية بنصب «كله» ليوافق احتمالهم، لا دليل عليه.

والذي أراه في هذا البيت :

أن النكرة «يوما» قد وصفت بقوله «جديدا» فاقتربت من المعرفة، ولذا جاز توكيدها، فكما صح إعراب الجملة بعد النكرة الموصوفة «حالا»، صح هنا توكيد النكرة الموصوفة.

تقول مثلا : هذا رجل كريم يحبه الناس، فجملة «يحبه الناس»:

- يجوز أن تعرب نعتا في محل رفع لأنها بعد نكرة «وهو الأصل».

- ويجوز أن تعرب حالا في محل نصب لأنها بعد نكرة موصوفة.

ألا ترى أنهم أجازوا الابتداء بالنكرة الموصوفة فقالوا : رجل من الكرام عندنا.

ومنه قول الآخر : [1]

نلبث حولا كاملا كله لا نلتقي إلا على منهج

والشاهد فيه «حولا كاملا كله» فقد أكد فيه النكرة المحدودة «حولا» بقوله «كله» وهو من ألفاظ التوكيد المعنوي الدال على الإحاطة.

وأيضا ما قلته في البيت السابق يقال هنا. بأن النكرة «حولا» قد وصفت بقوله «كاملا» فاقتربت من المعرفة، ولذا جاز توكيدها.

وقال الآخر : [2]

قد صرت البكرة يوما أجمعا حتى الضياء بالدجى تقنعا

والشاهد فيه (يوما أجمعا) حيث أكد قوله «يوما» وهو نكرة محدودة بقوله «أجمعا» وهو من ألفاظ الإحاطة، فدل ذلك على صحة توكيد النكرة المحدودة كما ذهب الكوفيون.

أما ما ذهب إليه البصريون من أن البيت مجهول لا يعرف له قائل، ولذا لا يجوز الاحتجاج به فمردود، لورود أبيات عدة في (الكتاب) لإمام النحاة وإمام المذهب البصري (سيبويه) لا يعرف لها قائل وصح الاستشهاد بها .

---

١) البيت من السريع . مغني اللبيب ١ / ٢١٩

٢) البيت من الرجز ولم يعرف له قائل. الإنصاف (٢ / ٤٥٤) وابن عقيل (٢ / ٢١١) وأسرار العربية (٢١٢)

وعليه فلا مناص من قبول ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من جواز توكيد النكرة المحدودة توكيدا معنويا بلفظ من ألفاظ الإحاطة ولاسيما أن الواقع اللغوي يؤيده، على ما بيناه في المسألة،

والله أعلم